Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 13- Issue 1- June 2023 المجلد ١٣- العدد ١ – حزيران ٢٠٢٣

Title: International Monitoring of Elections: Concept, Origin, and Characteristics

[1] Huyam Jamal turki abed [2] Ass Prof. Dr: salaam dawwud ghazil
College of Law - Anbar University

1: Email: ts199717@gmail.com
2: Email: salam7915@uoanbar.edu.iq

Abstract:

The definition of international oversight of elections, the establishment of international oversight of elections, the statement of its importance and objectives, and how it contributes to the success of the electoral process. Gain confidence in the success of the electoral process, as well as the extent to which international monitoring of the elections contributes to preserving the freedom and credibility of the elections, and at the same time helps the international recognition of the electoral processes. And then the systems of government that resulted from those elections, and oversight is the role played by international organizations, especially the United Nations and its international missions. International oversight constituted an important process for strengthening democracy in countries, because of its ability to be transparent and to enhance the practical practices of democracy, especially in countries that need to international oversight, because it is one of the important means.

DOI

Submitted: 1/4/2023
Accepted: 22/04/2023
Published: 26/06/2023

Keywords:
international monitoring.
Elections.
political process.
democracy.

©Authors, 2023, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الرقابة الدولية على الانتخابات المفهوم والنشأة والخصائص

[١] هيام جمال تركي عبد كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة الأنبار
[٢] سلام داود غزيل كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة الأنبار

الملخص:

ان تعريف الرقابة الدولية على الانتخابات، وتحديد نشأة الرقابة الدولية على الانتخابات وبيان أهميتها وأهدافها وكيف تساهم في نجاح العملية الانتخابية فالرقابة الدولية على الانتخابات تهدف بشكل أساس الى الارتقاء بواقع المواطنين، وكذلك كسب ثقة المجتمع الدولي بما نتجت الحكومة من قانون وفق المبادئ الدستورية والنصوص القانونية وكذلك كسب الثقة في إنجاح العملية الانتخابية وكذلك مدى مساهمة الرقابة الدولية على الانتخابات في الحفاظ على حرية الانتخابات ومصداقيتها، وفي الوقت نفسه تساعد على الاعتراف الدولي بالعمليات الانتخابية، ومن ثم أنظمة الحكم التي نتجت عن تلك الانتخابات وتتمثل الرقابة بالدور الذي تلعبه المنظمات الدولية وبالأخص منظمة الأمم المتحدة وبعثاتها الدولية، هذا وشكلت الرقابة الدولية عملية مهمة لتعزيز الديموقراطية في الدول، لما تمتاز به من قدرة على الشفافية وتعزيز الممارسات العملية للديموقراطية خصوصا في الدول التي تحتاج الى الرقابة الدولية، لأنها احد الوسائل المهمة.

كلمات مفتاحية:

الرقابة الدولية، الانتخابات، العملية السياسية، الديموقراطية.

مقدمة:

يعد الانتخاب وسيلة مهمه من وسائل الديمقراطية الحديثة التي تفتقر اليها الدول النامية والحديثة العهد بالديمقراطية فانصب اهتمام المجتمع الدولي بالعملية الانتخابية من اجل حمايتها من التلاعب والتزوير فعدت الانتخابات من اكثر المواضيع أهمية وأكثرها اتساعا في العملية السياسية الا ان الموضوع الأكثر أهمية هو كيفية مراقبة العملية الانتخابية لما للرقابة من دور كبير في تحقيق مصداقية ونزاهة العملية الانتخابية ومن اجل حمايتها من أي شكل من اشكال التزوير والانتهاك والخروقات لذلك عدت الرقابة وسيلة مهمه من اجل حماية الانتخابات فالرقابة الدولية هي حديثة النشأة ولقد تطورت بشكل كبير خلال فتره

قصيرة وذلك من خلال النجاحات التي حققتها في الدول لذلك أصبحت الرقابة الدولية على الانتخابات من اهم الاليات التي يوظفها المجتمع الدولي، لان المجتمع الدولي يرغب في تعزيز الممارسات الديموقراطية خصوصا للدول التي تحتاج ذلك.

أهمية البحث:

تعد الرقابة الدولية على الانتخابات الية مهمه من اجل حماية العملية الانتخابية من الانتهاكات والتزوير لذلك تكتسب الرقابة أهمية كبيرة في الدول التي تعاني من الصراع والدول حديثة العهد بالديمقراطية تزايدت أهمية مراقبة الانتخابات وأصبحت ضرورة ملحة، من اجل إنجاح أي عملية انتخابية حتى أصبحت اليوم امرا مسلم به، وهو ان أي انتخابات خالية من التزوير وحرة ونزيهة نادرا ما تتم من دون وجود مراقبة مستقلة ومحايدة ومما لاشك فيه ان موضوع الرقابة الدولية على الانتخابات يحظى باهتمام عدد كبير من المختصين في السياسة والقانون الدولي والعلاقات الدولية وحقوق الانسان باعتباره يسعى الى تحقيق ارقى واهم المبادئ الا وهي مبدأ حقوق الانسان.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية الدراسة حول ماهية الرقابة الدولية على الانتخابات وكيف تساهم في إنجاح العملية الانتخابية ومتى نشأة الرقابة الدولية على الانتخابات ومن ساهم في ظهورها وتطورها حتى أصبحت ضرورة ملحة.

اهداف البحث:

تهدف الدراسة الى معرفة ماهية الرقابة الدولية على الانتخابات في بينان مفهومها وكيف حظيت هذه الرقابة بأهمية كبيرة من قبل الدول حتى أصبحت الية مهمه من الاليات التي يوظفها المجتمع الدولي، من اجل اجراء انتخابات حرة ومساعدة الدول في الوصول الى الديموقراطية بأكبر صورة ممكنة.

فرضية البحث:

تكمن فرضية الدراسة ان الرقابة الدولية أصبحت وسيلة مهمه في تحقيق الديمقراطية وان لا توجد انتخابات ديمقراطية وحرة ونزيهة من دون رقابة دولية لذلك حظيت باهتمام كبير من قبل الدول من اجل إنجاح العملية الانتخابية.

المنهجية:

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي يسمح المنهج التاريخي بالتعرف على اهم السجلات والمدونات في فترة الزمن الماضي مما يوسع من مدارك البحث ومن خلال ذلك يمده بالمعلومات اما المنهج الوصفي التحليلي فهو يساعد بجمع المعلومات والبيانات مع إيجاد وسيلة من اجل تفسيرها

هيكلية البحث:

المبحث الأول: مفهوم الرقابة الدولية.

المبحث الثاني: نشأة الرقابة الدولية على الانتخابات.

المبحث الثالث: خصائص الرقابة الدولية على الانتخابات.

I.المبحث الاول

مفهوم الرقابة الدولية.

ان الانتخابات النزيهة هي مؤشر هام من مؤشرات التحول الديمقراطي، لذلك تحرص الديمقراطيات الصاعدة على نزاهة الانتخابات التي تعزز الممثلين والبرامج التي وقع عليها اختيار الشعب، لذلك فان الانتخابات النزيهة تتطلب مجموعة من الشروط لنجاحها لاسيما على الصعيد الدولي، فلابد من وجود رقابة دولية على الانتخابات فالرقابة تحفز العملية الديمقراطية وتدافع عن العملية الانتخابية من اجل تحقيق التحول الديمقراطي، لذلك سوف نقسم هذا المبحث الى قسمين نتناول في القسم الاول تعريف الرقابة، وفي القسم الثاني نشأة الرقابة الدولية واهميتها.

ان الرقابة الدولية نشاط ذي بعد دولي تقوم به المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لمتابعة وتسيير الأمور التي لها تأثير على المستوى الدولي لاسيما في الدول النامية، وهنا سوف نحتاج الى تحديد واضح لمفهوم الرقابة فأن تعريف الرقابة الدولية على الانتخابات يحتاج ان نحدد المدلول اللغوي والمدلول الاصطلاحي للرقابة.

١ـ المدلول اللغوي.

الرقابة في اللغة مصطلح له اكثر من معنى وكل معنى حسب الغاية او الهدف المنشود، وان المؤلفين اللغوين العرب لم يتفقوا على معنى محدد لكلمة الرقابة، وقد بين (ابن منظور)[*] ان الرقابة بمعنى "رقيب ورقيب القوم اي

حارسهم وهو الذي يشرف على المرقبة ليحرسهم والرقيب هو الحارس الحافظ وقد بين ان رَقَبهُ يَرْقُبُهُ ورِقْباناً بالكسر فيهما ورُقُوباً وتَرَقَّبَهُ وارتَقَبَهُ اي انتظَرَهُ ورَصَدَهُ ورَقبَ الشيء يَرقُبُهُ وراقبه مُراقَبةً ورِقاباً اي حَرَسه"، وقد بين مثال على ذلك قول (ابن الاعرابي) حيث كان يصف رفيقه راقِبُ النَّجمَ رِقابَ اي يرتَقِبُ النَّجْمَ الذي جِرصاً على الرَّحِيلِ كحِرْصِ الحُوتِ على الماءِ اي ينظر النَّجْمَ حِرْصاً على طُلوعِه حتى يَطْلُع فيَرتَحِلَ وارتقب بمعنى اشرف وارتقب بمعنى أشرف [١]. اما العلامة الفيروز ابادي يرى "ان الرقيب هو الله تعالى كما تعني الحافظ والحارس ونجم من نجوم المطر يراقب نجما اخر وفعل رَقَبَ رِقْبَةً ورِقباناً بالكسر ورُقُوباً بالضم ورَقَابةً ورِقبة ورَقبة انتظر وراقب فلانا غاب مُراقَبَةً ورِقاباً جعل الحبل في رَقَبَتة" [٢]. ويرى (الصاحب بن عباد) "ان فعل رَقَبَ يختص بالإنسان فيقال رَقَبْتُ الانسان رِقْبَةً ورِقباناً بمعنى ان ينظره"[٣]. اما (مختار الصحاح)، لا يختلف كثيراً عن المؤلفين اللغوين الذين سبق ذكرهم حيث بين ان الرقيب الحافظ المنتظر ورِقبة ورِقبانا ايضا بكسر الراء فيهما وراقب والرقبى وهي من المراقبة [٤].

اما في اللغة الإنكليزية فان الكلمات التي تعبر عن مفهوم الرقابة كثيرة فهنا تعبير الرقابة (observation)او(supervision) تعني الاشراف وأحيانا تعني الملاحظة (observation) وأيضا تأتي (control) بمعنى راقب او أشرف وتأتي بمعنى أيضا السيطرة فأن القواميس العربية لا تعطي معاني مختلفة للمصطلحات السابقة الذكر فتطلق مفهوم الملاحظة والرقابة على كل الكلمات السابقة[٥].

اما في معاجم اللغة الإنكليزية فأن استعمال الكلمات السابقة يختلف في الدرجة وليس المضمون، لذلك فأن الاختلاف يظهر من خلال استعمال كلمة الملاحظة عندما يقتصر عمل الملاحظ على النظر والتوثيق، أما المراقبة

(*) ابن منظور، أديب ومؤرخ وعالم عربي في الفقه الإسلامي واللغة العربية من أشهر مؤلفاته معجم لسان العرب.

(١) ابن منظور، *لسان العرب*، (القاهرة، دار المعارف، ١١١٩)، ص١٦٩٩-١٧٠٠.

(٢) مجد الدين يعقوب الفيروز ابادي، *القاموس المحيط*، (القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٨)، ص٣٦٥٥.

(٣) الصاحب إسماعيل بن عباد، *المحيط في اللغة، المجلد الثاني*، (بيروت: ١٩٩٤)، ص١٠١٢.

(٤) محمد بن ابي بكر الرازي، *مختار الصحاح*، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٧١، ص١٧٥٨.

(٥) روح البعلبكي، *المورد قاموس عربي إنكليزي*، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٥)، ص١١٣-٥٧٢-٩٠٩.

فيستوجب تدخل أكثر في حين الاشراف يكون اقصى درجات الملاحظة والرصد والتدخل بالعملية الانتخابية[١]. هناك بعض الأدلة الدولية قد تستخدم بشكل أساسي كلمة الرقابة وهي(observation) وهذه تعد المعنى الأساسي من جانب هذه الأدلة إذا يرون ان لكل كلمة او مصطلح المعنى الخاص به اما الكلمة التي قد استخدمت بشكل اقل فهي المراقبة (Monitoring)[٢].

ويمكن ان نبين معنى الرقابة من خلال بعض المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الافريقي وذلك من خلال تنظيمها لبعثات الرقابة الدولية التي تخصها حيث فرقت بشكل واضح بين الرقابة التي هي (observation) والمراقبة التي هي (Monitoring) حيث وضحت الفرق، من خلال ان الأولى هي عملية لجمع المعلومات وتكوين رأي غير رسمي عن الانتخابات، في حين الثانية بالإضافة الى جمع المعلومات تتضمن حق المراقبين في التدخل في العملية الانتخابية اذا رأت أي خرق للقوانين والانظمة والتعليمات التي تتعلق بالعملية الانتخابية وذلك من اجل ان تكون انتخابات نزيهة بعيدة عن الخروقات والاخطاء[٣].

٢_ المدلول الاصطلاحي.

يمكن تعريف الرقابة الدولية بأنها تتيح للمجتمع الدولي بالاطلاع على العملية الانتخابية، ويكون على دراية تامة بما يحدث، وأنها تسير بالشكل الديمقراطي في الدول التي تطلب ذلك للوقوف على مدى اتفاقها مع المعايير الديمقراطية ومدى تعبيرها عن ارادة الشعب، وأنها تعمل على تحقيق النزاهة وتمنع التزوير والتلاعب بالعملية الانتخابية من خلال مراقبتها بالشكل الصحيح[٤].

ويقصد بها ايضا هي مراقبه اداء الجهات والافراد المعنين بإدارة العملية الانتخابية، وذلك لكي تطمئن ان كافة الاجراءات تسير وفق القانون، وحتى يطمئن المجتمع المدني والدولي ان العملية تتم بشكل الصحيح والمخطط له وغير منحاز،

(1) Oxford dictionary for students of English, oxford university press, jondon,2002, pp.531-771.

(2) United nations, Electoral assistance Division, Iraq, electoral fact sheet, 2005, p.2.

(3) African union, African commission on human and people's rights, guidelines for African union electoral observation and monitoring missions, Banjul, the Gambia, 2011, p4.

(٤) اقبال عبد الله امين، *التنظيم القانوني للدوائر الانتخابية وضمانات عدالة تقسيمها*، دراسة مقارنة، ط١، (بغداد: دار المسلة، ٢٠٢٢)، ص٤٥٠.

لكي تعمل على نزاهتها وتحقيق انتخابات حره معبرة عن ارادة الشعب وتكون معبره عن الديمقراطية[١].

كما ان من الممكن البحث عن المعنى الاصطلاحي للرقابة في الوثائق العالمية والإقليمية، التي قامت بتنظيم هذا النشاط، فالمؤسسة الدولية الديمقراطية والمساعدة الانتخابية عرفتها بأنها جمع هادف ومنسق للمعلومات التي تخص العملية الانتخابية لتوصل الي احكام موضوعة لمجرى الانتخابات استناد لتلك المعلومات [٢].

تعريف (هنري فايل) فقد عرفها هي التي من خلاله يتحقق الغرض او الشيء المرغوب و يسير وفق الخطة الموضوعة، ووفق التعليمات الصادرة والمبادئ الموضوعة التي توضع من اجل تحقيق الغرض وان هدفها يتم تطبيقها على الاشياء والناس والافعال في هذا التعريف نلاحظ انه يحاول ان يؤكد ان الرقابة تحاول ان تتأكد من الاعمال تسير وفق الخطط والبرامج والتعليمات الموضوعة فهدفها هو الكشف عن الأخطاء والخروقات، لكي تتم معالجتها وعدم تكرارها مرة أخرى في هذا التعريف حدد لنا وظيفة الرقابة أي انها عملية من اجل التحقق وكشف الأخطاء والخروقات التي لا تنطبق مع الخطط والبرامج الموضوعة [٣].

كما عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقابة الدولية بأنها: "عملية منتظمة وشاملة ودقيقة لتحصيل معلومات عن القوانين والإجراءات والمؤسسات المختصة بأجراء الانتخابات، وعن عوامل أخرى تتصل بمناخ الانتخابات ككل، وتحليل موضوعي محترف لهذه المعلومات واستخلاص العبر حول طابع العملية الانتخابية بالاستناد الى أرقى المعايير المرعية، ومن ثم اصدار التوصيات من اجل تعزيز نزاهة العملية الانتخابية وذلك دون التدخل بإجراءات العملية الانتخابية

(١) صلاح محمد غزالي، *رقابة المجتمع المدني على الانتخابات العربية، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي*، (القاهرة: اعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، المنظمة العربية لحقوق الانسان، ط١، ٢٠١٤)، ص١٩٣

(2) International Institutes for Democracy and Electoral assistance, fact sheet Sweden, Op.Cit, p.1.

(٣) السعيد بلوم، "أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية بمؤسسة المحركات"، (رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،٢٠٠٧_٢٠٠٨)، ص٢٥.

او إعاقتها" [١].

ويمكن تعريف الرقابة هي احدى وظائف ادارة المشروع، عن طريقها يتم جمع المعلومات اللازمة من اجل قياس الاداء الفعلي ومقارنته مع الاداء المرغوب الذي تريد تحقيقه فاذا وجد اختلاف بينها يتم العمل على معالجه الامر، بهدف اتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل تحسين الاداء ومحاولة تطويره وايصاله للمستوى المرغوب به. هناك فرق بين المراقبة والرقابة، فالرقابة تبدأ بعمليه المراقبة التي تختص بجمع البيانات المحسوبة واعداد التقارير عن الاداء الفعلي للأنشطة المشروعة ثم تأتي بعد ذلك عمليه الرقابة التي تقوم بقياس الاداء ومقارنته مع المعايير المحددة مسبقا، وثم تقوم بعد ذلك بتحسن الاداء وتعمل على تطويره بالشكل الصحيح لكي يتم من خلاله تحقيق الهدف او الغاية المراد تحقيقها[٢].

والرقابة على العملية الانتخابية بصوره عامه تعني جمع المعلومات عن كل ما يخص العملية الانتخابية لكي تقوم بالكشف عن اي تزوير وتلاعب فيها، وكشف الاخطاء لكي تعمل على عدم تكرارها او هي عملية مراقبه نزاهة العملية الانتخابية بجميع مراحلها بدء بأول مرحله تمر بها العملية الانتخابية، وهي مرحلة تحديث سجل الناخبين مرورا بمرحله الاقتراع وانتهاء بأخر عملية وهي العد والفرز بهدف تقيم هذه العملية، وتقديم التقارير ومن خلال هذه التقارير تقوم بإصدار التوصيات التي تخص العمليات الانتخابية وتضفي عليها صفة النزاهة والحرية، ويتم بيان النواحي الإيجابية والسلبية للعملية الانتخابية عنها حتى تتم العملية الانتخابية بالشكل الديمقراطي وتعبر عن ارادة الشعوب وحريتهم[٣].

ويذكر الأستاذ (ابراهيم درويش) ان عملية الرقابة تتضمن العديد من الأنشطة وذلك لان المضمون الذي تقوم عليه يختلف من نظام اداري الى نظام اداري اخر، لذلك فان الانشطة التي تحتويها تختلف بالتبعية وفقا للاستعمال المحدد

(١) اعلان مبادئ المراقبة الدولية على الانتخابات ومدونة قواعد السلوك الملحقة به، الأمم المتحدة، نيويورك،٢٠٠٥، ص٢.

(٢) مفهوم واهداف الرقابة، الشبكة العالمية للأنترنت، (ت. ن) ٢٠١٧، (ت. ز) ٢٠٢٢/١/١، متاح على الرابط التالي، http://repositry.sustech.edu/jspui

(٣) علاء عبد حسن العنزي، وحسن محمد راضي، "الرقابة الدولية على حرية الانتخابات الوطنية ونزاهتها"، *مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة بابل*، العدد ٣٤، المجلد ٦، (٢٠١٤): ص١٨٠.

للمضمون والهدف المطلوب تحقيقه، والرقابة من جهة اخرى فأنها متداخله ومتشابكه مع العديد من الأنشطة وهذا ما يزيد صعوبة وضع تعريف لها ما بحيث يمكن ان يعبر عنها بصياغة علميه محدده [١].

وقد بينها جانب من الفقه حيث عمل على وضع تعاريف تتناول جوانب رقابية مختلفة، بحيث يحوي التعريف كافة انواع الرقابة، فيذكر منه ان الرقابة هي مجموعة من العمليات التي تتضمن جميع البيانات وتحليلها للوصول الى نتائج تقوم بها اجهزة معينة لكي تتأكد من تحقيق المشروع موضوع الرقابة لأهدافه مع اعطاء هذه الاجهزة سلطة التوجيه باتخاذ القرارات المناسبة، الرقابة بشكل عام هي وظيفة تقوم بها جهة مختصة لغرض التحقق من ان الاعمال تسير وفقا لأهداف المرسومة في الوقت المحدد [٢].

فان الرقابة تعمل على تشجيع وتعزيز الالتزام بالإطار القانوني وتساهم في الممارسة المشبوهة حيث تقوم برفع التقارير العامة الناتجة عن عمليات الرقابة من شفافية ونزاهة العملية الانتخابية وتساعد على اخضاع القائمين على اداره الانتخابات لمبدأ المسؤولية، والمحاسبة كما انها عملية جمع وحصر المعلومات حول العملية الانتخابية بجميع مراحلها، وذلك من خلال اتباع آلية منهجية ومنظمة في جمع المعلومات حول سير تلك العملية، التي تستخدم فيما بعد، لإصدار تقييمات من المفترض أن تكون موضوعية ومحايدة [٣].

ومن حيث الدلالة الوطنية فانه في الانتخابات التشريعية المصرية عام (٢٠١٢) حدث فعلا اعتراض من جانب السلطات المصرية على طباعة كلمه مراقب على بطاقات التعريف للمراقبين الدوليين التي أصدرتها الهيئة العليا للانتخابات، بحجة انها قد تفهم خطأ فالدور الرقابي قد يعني التدخل في مسار الانتخابات قد فضلت استخدام كلمه المتابعة باعتبارها انها الاقرب لدور المراقب الدولي، لكن (مركز كارتر للدراسات) اوصى مصر بأن تسمح في الانتخابات المستقبلية باستعمال المصطلح الأكثر شيوعاً وهو المراقب على ان المتابع لا

(١) ابراهيم درويش، *الوسيط في الإدارة العامة النظرية والتطبيق*، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٥)، ص٥٧٢.

(٢) علي إبراهيم شعبان، *منظمات المجتمع المدني ودورها في الرقابة على الانتخابات، دراسة تطبيقية مقارنة*، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٦)، ص ١٤٦.

(٣) "الرقابة على نزاهة الانتخابات"، شبكة المعرفة الانتخابية ACE، (د. ن)، (ت. ز) ٢٠٢٢/١/١٠، متاح على الرابط التالي، https://aceproject.org/ace-ar/topics/ei/eid

يتمتع بدرجة من الحقوق المعترف بها دوليًا للمراقب الدولي للعملية الانتخابية [١].

ويرى (ديموك) ان الرقابة "هي وسيله يتم من خلالها التأكيد من تحقيق الاهداف وأنها تسير بالشكل الصحيح وفي الوقت المطلوب والرقابة هي تعمل على قياس جهد الأهداف، التي يريد تحقيقها وعليه هي تحد من اوجه القصور والثغرات وتقلل من الاخطاء وتعمل على عدم تكرارهما خلال محاسبه مرتكبيها"[٢].

ومن ما سبق يمكن تعريف الرقابة الدولية هي العملية التي تهدف الى ان يكون المجتمع الدولي على درأيه تامه بما يخص العملية الانتخابية، لكي يتم اثبات ان هناك ديمقراطية واضحه وذلك كل هذا يتم بطلب من قبل الدولة المعنية بالانتخابات، لكي يتم التأكد من ان العملية الانتخابية تسير وفق المعايير الدولية الانتخابات اي ديمقراطية الانتخابات، وانها تكون معبرة عن إرادة الشعب من خلال تحقيق حقوقهم الفردية بحيث يتم رصد تام عن العملية الانتخابية لكي يطمأن المجتمع الدولي ان العملية الانتخابية تسير بالشكل المخطط له وانها معبره عن الديمقراطية والحرية في العملية الانتخابية [٣].

كما جاء تعريف الرقابة الدولية ضمن الاعلان الدولي الخاص بمبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونه قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام (٢٠٠٥) " تعكس المراقبة الدولية للانتخابات اهتمام المجتمع الدولي بتحقيق انتخابات حرة، ونزيهة كجزء من توطيد الديمقراطية بما تكتنفه هذه المهمة من احترام لحقوق الانسان ولأحكام القانون، ولما كانت هذه المراقبة الدولية تصب تركيزها على الحقوق المدنية والسياسية تأتي في اطار المراقبة الدولية لحقوق الانسان مع ان هذه المراقبة تقيم العملية الانتخابية وفقا للمبادئ الدولية للانتخابات الذي يحدد في النهاية المصداقية والشرعية لأي عملية انتخابية، تتميز المراقبة الدولية للانتخابات بقدرتها على

(١) "تقرير بعثة مركز كارتر، carter center لمتابعة انتخابات مصر ٢٠١١-٢٠١٢ الانتخابات البرلمانية"، بيان تمهيدي حول المراحل الثلاث في انتخابات مجلس الشعب المصري ٢٠١٢/١/٢٤، (ت. ز)٢٠٢٢/١/١/٢٩، التقرير متاح على الرابط، http://www.cartercenter.org

(٢) محمد سامي محمد موسى، "أوجه الرقابة المختلفة على الوحدات المحلية"، المجلد التاسع، العدد الثاني، الجزء الثاني، (٢٠١٨): ص٤٣٣.

(٣) صفاء عطية، "فعالية اللجان الولية في مراقبة الانتخابات"، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،٢٠١١)، ص١٦-١٧.

تعزيز نزاهة العملية الانتخابية عبر التصدي لكل المخالفات واشكال الغش والكشف عنها، واصدار توصيات لتحسين العملية الانتخابية وبوسعها ايضا ان تعزز ثقه الناس حسب الضمانات الممنوحة، وكذلك المشاركة في الانتخابات وان تخفف من احتمال نشوب نزاعات حول الانتخابات، فضلا على انها تساعد على توطيد المعرفة الدولية عبر تقاسم الخبرات والمعلومات المتعلقة بتعزيز الديمقراطية"[١].

II. المبحث الثاني

نشأة الرقابة الدولية على الانتخابات.

ظهرت الرقابة الدولية على الانتخابات من خلال دور الأمم المتحدة في ارسال بعثاتها ومراقبيها لمتابعة سير العملية الانتخابية في بعض الدول، وذلك من ضمن البرنامج التي تقوم به في مساعدة الشعوب المستعمرة في الحصول على استقلالها[٢].

لكن يرى البعض ان تاريخ ظهور الرقابة الدولية على الانتخابات يمتد الى تاريخ ابعد من ذلك فقد بدت هدة العملية منذ خمسينات القرن التاسع عشر عام(١٨٥٧)، وذلك من خلال قيام لجنة اوربية تتكون من ممثلين من استراليا وفرنسا وبريطانيا وبروسيا تركيا وروسيا برقابة انتخابات مولدافيا، حيث أعقبت هذه العملية رقابة العديد من الاستفتاءات العامة التي عقدت بعد الحرب العالمية الأولى من قبل دول وسط اوربا في اعقاب الحرب العالمية الثانية، هنا ظهر دور الأمم المتحدة في رقابة الانتخابات حيث لعبت دور مهم من اجل تعزيز الديمقراطية وزادت أهميتها في الانتخابات الدول المستقلة حديثا وقد أشرفت على انتخابات كوريا عام (١٩٤٨) ثم الاشراف على انتخاباتها التشريعية عام (١٩٥٨) وغينيا عام (١٩٦٤)، وقد استمر دورها في هذا المجال. ان الرقابة على الانتخابات بدت مع بداية التحولات الديمقراطية التي شهدتها العديد من دول العالم وأصبحت الأداة التي من خلالها يتم تقييم العملية الانتخابية بشكل دقيق ومحايد فعلى الصعيد الإقليمي بدء دور مهم لمنظمة الدول الامريكية (OAS)[*]، وذلك

(١) اعلان مبادئ المراقبة الدولية على الانتخابات ومدونة قواعد السلوك الملحقة به، مصدر سبق ذكره، ص٢.

(٢) جنان صادق عبد الرزاق وسميرة حسن عطية، "الانتخابات الوطنية ودور الرقابة عليها في العراق، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، ٢٠١٧، ص١١٦.

في مراقبة الانتخابات في أمريكا، حيث بدء نشاط مراقبة الانتخابات في الامريكيتين في ستينات القرن الماضي كانت اول منظمة تقوم برقابة الانتخابات منظمة الدول الامريكية عام (١٩٦٢) عندما تم طلب من قبل حكومة كوستاريكا وهي احدى دول أمريكيا الوسطى، وذلك بطلب من قبل الأمين العام لكي يتم ارسال مراقبين لانتخاباتها الرئاسية في ٤فبراير ومن خلال هذا الطلب أرسلت المنظمة بعثة من ثلاثة افراد حيث شاركت في كل مراحل العملية الانتخابية، ولقد استمر الدور التي تقوم به منظمة (OAS)، في مراقبة الانتخابات خلال فترة عام(١٩٦٥) الى عام (١٩٧٨)، قامت بأرسال (١١) بعثة رقابة في هذه الفترة وبالرغم من دورها لم يتم الاعتراف به ولقد تم تجاهله من العديد من الخبراء والعاملين في الرقابة باعتبارها تجربة تأسيسية، الا ان التجارب السابقة للمنظمة في هذا المجال تعود أهميتها الى حقيقة سماح الدولة لمنظمة خارجية ترصد وتراقب انتخاباتها وتكوين الرأي بشأنها تقدمه على المستوى الدولي يعد سابقة في غاية الأهمية على لسان (اليزابيث سبيهار) رئيسة مكتب منظمة الدول الامريكية للمساعدة الانتخابية(١).

وقد برز دور الأمم المتحدة بشكل اكثر وضوحا خلال السبعينات من هذا القرن، وذلك من خلال قيامها ببعض العمليات ولعل ابرز عملية قامت بها من اجل ناميبيا، وذلك استناد الى قرار مجلس الامن رقم (٤٣٥) الذي صدر عام (١٩٧٥)، وكذلك أيضا برز دورها من خلال عمليات الاشراف في أمريكا الوسطى وهايتي وأيضا العديد من الدول التي أشرفت عليها الأمم المتحدة مثل الدول الافريقية انغولا مثلا لكن في افريقيا بدت الرقابة الدولية عام (١٩٨٠)، حين حصل زيمبابوي على استقلالها، ومن خلا ذلك استمرت الرقابة الدولية في العديد من الدول الافريقية وتزايد القبول بها في التسعينات اصبح لها دور مهم جدا خاصة من قبل الأمم المتحدة حين تلقت اكثر من تسعة عشر طلب من قبل دول افريقية من عام (١٩٩١) الى عام (١٩٩٣) حيث طلبت هذه الدول الاشراف والمراقبة على العمليات الانتخابية من اجل تنظيمها، وأيضا برزت الرقابة بشكل

(١) شيماء إبراهيم زكريا، "الرقابة على الانتخابات في غرب افريقيا، دراسة لدور المنظمات الدولية والإقليمية"، (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، قسم السياسة والاقتصاد،٢٠١٢): ص ٦٣-٦٤.

كبير من خلال المنظمات الدول الإقليمية التي تقدم المساعدة للعمليات الانتخابية هي منظمة الاتحاد الأوربي (١٩٧٥) ومنظمة الكومنولث لعام (١٩٩١) ومنظمة الاتحاد الافريقي عام (١٩٩٧) وغيرها من المنظمات بالإضافة الى هذه المنظمات توجد منظمات حكومية تؤدي ادواراً مهمة لعل من أهمها مركز (كارتر) الذي اسسه الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر عام ١٩٨٢) والمعهد الوطني الديمقراطي ومنظمات الشبكة الاوربية لمراقبة الانتخابات و المؤسسة الدولية للأنظمة[١].

لكن بعض الفقهاء ارجع بدايات التنظيم القانوني للرقابة الى مؤتمر ستوكهولم (١٩٩٥) لكن من الراجح كانت بداية المؤتمر عام (١٩٩٠) وذلك بمبادرة من منظمة الامن والتعاون في أوربا وقد تم تقديمه بمؤتمرها الذي عقد في كوبنهاغن في حزيران عام (١٩٩٠) حيث تم مشاركة الدول غير الاوربية الأعضاء في المنظمة من ضمنها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حيث تم الإشارة في هذا المؤتمر لأول مرة الى الرقابة الدولية ونظمت بعض من احكامها[٢].

وتشكل مراقبة الانتخابات احد المحاور الرئيسية لعمل منظمة الامن والتعاون الأوربي (OSCE) في حرصها على تعزيز مبادئ حقوق الانسان والديمقراطية وسيادة القانون في أمريكا الشمالية واسيا الوسطى وفي عموم أوربا، وقد تولت الدول الست والخمسون المشاركة في منظمة الامن والتعاون الأوربي أهمية خاصة من اجل قيام الانتخابات الديمقراطية، حيث أعلنت هذه الدول المشاركة في الوثيقة التاريخية كوبنهاغن، ان" إرادة الشعب التي يتم التعبير عنها بالحرية والنزاهة من خلال اجراء انتخابات دورية ونزيهة تشكل أساسا للسلطة والشرعية لكل الحكومات"، وقد وافقت الدول المشاركة في هذه الوثيقة على مجموعة من الالتزامات، ويمكن ان نبين اهم المبادئ الأساسية لهذه الالتزامات بكلمات سبعة وهي شاملة متساوية عادلة وسرية وحرية وشفافة

(١) صخري محمد، "الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، (ت. ن) ٢٠١٨/٧/٢٧، (ت. ز) ٢٠٢٢/١/٣٠، متاح على الرابط التالي، https://www.politicsdz.com

(٢) مؤتمر ستوكهولم هو مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية وهو اول مؤتمر عالمي يجعل البيئة قضية رئيسية وقد اشتركت به مجموعة كبيرة من الدول، للمزيد ينظر: سامر محي عبد الحمزة، *الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية*، ط١، (عمان: دار صفاء، ٢٠١٦)، ص٦٨-٦٩.

وخاضعة للمساءلة[١].

وقد حظيت الرقابة على الانتخابات ترحيب في كثير من دول العالم فعلى سبيل المثال حيث أصدر مؤتمر منظمة الأمن والتعاون الأوربي اعلاناً في عام (١٩٩٠)، طلب من الدول الأعضاء في المنظمة بقبول المشاركة في الرقابة الدولية على الانتخابات وهذا تم تأكيده من قبل منظمة الأمم المتحدة في تأييدها لمراقبة الانتخابات وذلك من خلال اشراك المنظمات غير الحكومية، فهناك عده عوامل ساهمت في ازدياد دور الرقابة الدولية منها ازدياد الدعم للتحولات الديمقراطية من قبل القوى الكبرى، وظهور قوى المجتمع المدني والتي ازدادت مطالباتها بوجود رقابة دولية وأيضا ظهور الموجة العالمية للتحول الديمقراطي، حيث بدء منذ السبعينات واستمرت الى هذا الوقت وأيضا التغيرات التي حصلت في النظام الدولي عقب انتهاء الحرب الباردة حيث أدى ذلك الى إعطاء فرصة للمنظمات الغير حكومية ان تدعم العمليات الديمقراطية في دول العالم، كل هذا قد أدى الى ازدياد دور الرقابة الدولية على الانتخابات[٢].

وكذلك الاتحاد الأوربي حيث أحرز تقدم كبير في مجال مراقبة الانتخابات الدولية حيث نشر اول مهمة له في عام (١٩٩٣) كانت بعثة مخصصة الى الاتحاد الروسي، وخلال هذه الفترة الزمنية القصيرة نسبياً تطورت مراقبة الانتخابات في الاتحاد الأوربي من عملية قصيرة المدى مخصصة الى عملية طويلة الأمد مع منهجية صارمة فتقوم بعثات مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوربي بتقييم شامل عن العملية الانتخابية وفقاً للمعايير الدولية [٣].

اما في الدول كاملة السيادة لم تتدخل الأمم المتحدة في الرقابة على الانتخابات الوطنية، وذلك استناد الى نص المادة (٢/ف٧) من الميثاق الذى يمنع من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة لكن موقف الأمم المتحدة تغير حين قامت دولة نيكاراغوا بتقديم طلب للأمم المتحدة في اب عام (١٩٨٩) من قبل وزير الخارجية، لرقابة الانتخابات التشريعية عام (١٩٩٠) فصدر من قبل الجمعية

(١) *دليل مراقبة الانتخابات*، (بولندا: مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان، ط٦، ٢٠١٢)، ص٧.
(٢) جنان صادق عبد الرزاق وسميرة حسن عطية، مصدر سبق ذكره، ص١١٦
(3) Hand book for European union election observation mission, printed by slanders graphic system AB, Swede, editor Anders Eriksson, pp.1-7.

العامة قرار(٢٥٧/٣٥) تم فيه الموافقة على تقديم المساعدة الفورية لحكومة نيكاراغوا بالرقابة على انتخاباتها الشرعية، ومنذ ذلك الوقت تعمل الأمم المتحدة على ان تكون الانتخابات حرة ونزيهة للدول كاملة السيادة وذلك بطلب من قبل هذه الدول وهو جزء مكمل لدورها في تعزيز الامن والسلام الدوليين، لذلك فان الرقابة الدولية على الانتخابات لا تعد تدخل خارجي بالشؤون الداخلية لدولة ولا يعد اعتداء على سيادتها لأنه لا يتم الا بموافقة الدولة وبطلب منها بمراقبة انتخاباتها الوطنية، وتوجد العديد من القرارات التي تؤكد على ان الرقابة الدولية لا تمس السيادة الوطنية كقرار الجمعية العامة (١٤٧/٤٤) والذي يتضمن زيادة تفعيل اجراء انتخابات حرة ونزيهة في (١٢/١٥/ ١٩٨٩) وأيضا قرار (١٥٥/٦٤) ويتضمن زيادة دور الأمم المتحدة في اجراء انتخابات حرة وتشجيع إرساء الديمقراطية في (١٢/١٨/ ٢٠٠٩) والكثير من القرارات [١].

ان اجراء انتخابات نزيهة تتمتع نتائجها بالمصداقية وتكون معبرة عن إرادة الشعب في اختيار من يمثله تعد ركن مهم للديمقراطية في أي نظام سياسي وتحقيق ذلك عن طريق الاستعانة بجهات رقابية دولية حيادية وتتميز الرقابة الدولية عن العملية الانتخابية في قدرتها على تحقيق هذه المصداقية والنزاهة للانتخابات فهي تعد ضمانه أساسية في ترسيخ حق الشعوب في المشاركة في العملية السياسية وذلك لإدارة شؤون البلاد ويجب الإشارة الى ان الرقابة الدولي هي حديثة النشأة وقد تطورت على مر الزمان من خلال دور منظمة الأمم المتحدة فهي كأي نشاط دولي تقوم به المنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية وقد حظيت الرقابة بتطور كبير بناء على الإنجازات التي حققتها حول العالم لذلك أصبحت تحظى بقبول كبير من جميع الدول.

(١) وهج خضر عباس، "دور الأمم المتحدة في ضمان حرية ونزاهة الانتخابات الوطنية"، *مجلة دراسات البصرة*، العدد٣٠، (٢٠١٨): ص٢٤٥.

المبحث الثالث

خصائص الرقابة الدولية على الانتخابات.

١- انها ظاهرة دولية.

الرقابة هي ظاهرة دولية وهي تختلف عن الرقابة الداخلية التي يقوم عليها هيئات ومؤسسات داخلية وتختلف من دولة الى أخرى بحسب الأنظمة الانتخابية التي تعتمدها الدول، بموجب القوانين الانتخابية الداخلية لذا فأن بعض الدول ترى ان الرقابة الداخلية التي تستند الى السلطة القضائية هي الأنسب والامثل في مجال الرقابة على تحقيق انتخابات وطنية نزيهة واكثر شرعية، كما ان الرقابة الدولية ذات البعد الدولي لا تنحصر فقط في الاطار العالمي بل تقوم بالرقابة، بعض المنظمات الإقليمية الجهوية، مثل منظمة الاتحاد الأوربي، ومنظمة الاتحاد الافريقي، ومنظمة الفرنكوفونية، وذلك من خلال طلب من الدولة التي تريد ان تشرف وتراقب انتخاباتها منظمات إقليمية او دولية(١).

٢- حداثة التنظيم الدولي للرقابة.

وذلك يعود الى بداية التنظيم القانوني للرقابة حيث قد تعود بدايتها الى مؤتمر ستوكهولم (١٩٩٥) الا ان الراجح ان بداية التنظيم كانت عام (١٩٩٠) وذلك بمبادرة من منظمة الامن والتعاون في اوربا، الذي قدمته في المؤتمر الذي عقد في كوب نهاكن في حزيران عام (١٩٩٠) حيث شاركت فيه الدول الاوربية غير الأعضاء في المنظمة، منها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق وقد جاء في المؤتمر الذي عرف بوثيقة كوبنهاغن" ان الرقابة الدولية نظمت جانبا من احكامها للمرة الأولى فقد نصت على ان الدول المشاركة تعد حضور المراقبين الدوليين الوطنين من الممكن ان يعزز الانتخابات، لذلك تدعو الدول لدعوة المراقبين من بين الدول الأعضاء في مؤتمر الامن والتعاون او خارجه او أي منظمة او معهد غير حكومي"، وقد بينت الوثيقة ان معايير الرقابة الدولية هي الدورية والمساواة والحرية والعمومية والسرية ووضعت الوثيقة قاعدة مهمة، وأصبحت الأساس في عمل المراقبين الدوليين وهي عدم جواز قيام المراقب

(١) صانف عبد الاله شكري، "الرقابة الدولية على الانتخابات مصداقيتها وتداعياتها"، *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، العدد٢، (٢٠١٥): ص٢٠٥.

الدولي بعرقلة العملية الانتخابية [١].

٣- انها عملية هادفة.

تقوم الدولة المضيفة بأمداد وتقديم التسهيلات لفرق الملاحظين الدوليين، من معلومات أساسية تسهل عمل الرقابة الدولية على الانتخابات، فالرقابة الدولية هي عملية غائبة مرتبطة بغايات معينة واهداف هذه الغايات والاهداف لها ابعاد أساسية، البعد الأول هو دولي يتمثل باطلاع المجتمع الدولي على العملية الانتخابية لدولة ما وانها تمت وفق المعايير الديمقراطية والبعد، الثاني وطني يتمثل بتعزيز الثقة بين المواطنين والنخب الحاكمة وتوفير الجانب الشرعي للحكومة والمؤسسات المنتخبة وتعزيز الثقة فيما بين الطبقة السياسية الفاعلة في الدولة [٢].

٤- هي عملية يقوم بها فريق مراقبة دولية.

أي هي عملية بقوم بها فرق المراقبة الدولية وهي "جهات دولية حكومية كالهيئات الدبلوماسية السفارات والقنصليات وجهات غير حكومية مثل الجمعيات والمنظمات والهيئات الإدارية الانتخابية الأخرى وغيرها تتقدم بطلب التسجيل للمشاركة في مراقبة العملية الانتخابية" فهذه الفرق تعد الأساس في عملية الرقابة الدولية، وعادة ما يسمون الملاحظين الدوليين، او المراقبين الدوليين لذا هم اشخاص لهم تجارب وخبرة في مجال الانتخابات، فالمراقبون هم اشخاص يتم ترشيحهم من قبل الفرق المراقبة الدولي وتعتمدهم المفوضية لمراقبة العملية الانتخابية.

اما المراقبون الدوليون هم اشخاص يقيمون خارج البلد الذي تتم فيه الانتخابات، حيث يتم ترشيحهم نيابة عن الفريق الدولي لمراقبة الانتخابات او هم اشخاص يقيمون داخل البلد يمثلون منظمات اجنبية لها فروع داخل البلد، او هيئات دبلوماسية يتم ترشيحهم لمراقبة العملية الانتخابية نيابة عن الجهات التي يمثلونها وهذه الفرق هم مطالبون بأعداد التقارير الخاصة بالعملية الانتخابية في جميع مراحلها وتقديمها الى الجهة التي خولتهم لهذا استناد الى معايير النزاهة والحياد[٣].

(١) سامر محي عبد الحمزة، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩-٦٨.
(٢) صانف عبد الاله شكري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٥.
(٣) دليل المراقبين الدوليين لانتخاب مجلس النواب العراقي، ٢٠١٨، ص٦.

٥- ارتباط الرقابة بالدول حديثة العهد بالديمقراطية.

هناك اختلاف بين الفقهاء حول وضع تعريف محدد للدول حديثة العهد بالديمقراطية وذلك لاختلافهم على مفهوم محددات النظام الديمقراطي، الا ان مفهومها يشير الى الدول التي تفككت مؤسسات منظمة الحكم وبنيت نظام حكم ديمقراطي قائم على مشاركة الشعب في صنع القرار السياسي ففي عام (١٩٨٨) استخدمت الأمم المتحدة مصطلح الديمقراطيات الحديثة حيث وصفته بالدول التي شاركت في اصدار اعلان مانيلا للعام نفسه حيث صدر عن (١٣) دولة حيث تخلت هذه الدول عن سياسة الحزب الواحد وانتقلت الى التعددية الحزبية، وتعهدت بالتحول الى نظام ديمقراطي قائم على إرادة الشعب واحترام حقوقه ومن خلال الاحصائيات التي قامت بها الأمم المتحدة في عام (٢٠٠٥) بينت ان عدد الديمقراطيات الحديثة بلغ عما يزيد (١١٩) دولة من غير ان يشمل الدول العربية التي اصبح من الممكن تصنيفها ضمن هذه المنظومة مثل مصر وليبيا وتونس واليمن، وأشار الى ان (٨٠./.) من انتخابات الوطنية للدول الحديثة اعتمدت مراقبين دوليين ومن خلال ذلك ان الخصائص التي تتميز بها الرقابة الدولية هو ارتباطها بالدول حديثة العهد بالديمقراطية [١].

٦- الرقابة الدولية وارتباطها بسيادة الدولة.

هنالك بعض الحكومات ترفض الرقابة الدولية استناداً لحجج منها انها تمس السيادة الوطنية للدولة، ومن هذه الحكومات الحكومة المصرية في عهد الرئيس مبارك والتي رفضت الرقابة الدولية على العملية الانتخابية مرات عديدة وتعتبرها تدخلاً اجنبياً بكافة مؤسساتها، وانفاذ لأجندة تدخلية مشبوهة في شؤون الوطن لكن في واقع الامر لاتعد الرقابة تدخلا في شؤون الدولة لان عملية الرقابة الدولية على الانتخابات لا تتم الا بطلب من الدولة المعنية وبموافقتها على ان تشرف لمراقبة انتخاباتها الوطنية لجان دولية او منظمات، دولية وتؤدي دورها هذه المنظمات في العملية الانتخابية دون التدخل في شؤون الداخلية للدولة، هذا يعني انها لا تعتبر تدخل اجنبي يمس السيادة الوطنية لدولة المعنية ولان مبدأ السيادة يعد من الأولويات ومن المبادئ المسلم بها من قبل المجتمع الدولي، والاساس الذي تمارس عليه الدول علاقاتها في ظل القانون الدولي. والقانون الدولي عمل منذ تأسيسه

(١) سامر محي عبد الحمزة، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.

على عدم المساس بسيادة الدولة، وان السيادة متساوية لجميع الدول واحترامها وعدم خضوع أي دولة لأي التزام الا بمحض ارادتها وان فكرة السيادة تعد الحق المطلق لدولة بشؤونها الداخلية.

والتصرف كما يحلو لها مع مواطنيها او مع مواطنين اخرين تحت سيادتها، لذا لا يسمح لأي أحد التدخل في شؤون الدولة سواء كان في العملية الانتخابية او غيره، الا في حين رغبت الدولة المعنية على ان تتم مراقبة انتخاباتها من خارج الدولة، وذلك بتقديم طلب منها لكن يحصل أحيانا تدخل من قبل المنظمات لمراقبة انتخابات دولة ما وهذا نادر الحدوث في حالة انهيار النظام السياسي لدولة [١]. ومن أبرز الأمثلة على تدخل الأمم المتحدة في شؤون الداخلية حين تدخلت في الانتخابات الكمبودية، حيث كانت جزء من اتفاقية التسوية الشاملة في كمبوديا وقد قامت الأمم المتحدة بوضع قانون الانتخاب ومجموعة من القواعد التي تحكم سلوك الأحزاب السياسية وقد عزز ذلك مصداقية الانتخابات وتم قبول الكمبوديين بنتائجها [٢]. ومن ناحية أخرى يمكن تقوم الأمم المتحدة بالتحقق بناء على طلب حكومة ذات سيادة بحيث تعمل الأمم المتحدة على التحقق من العملية الانتخابية، التي تدار من قبل جهة وطنية بطلب منها فقط تحقق من مدى نزاهة وحرية العملية، مثال على ذلك حين أرسلت الأمم المتحدة بعثة لتحقق من انتخابات هايتي في ديسمبر عام (١٩٩٠)، حيث هذا الامر اثار جدل كبير لأنه لم يكن هناك لا عملية دولية ولا سلام دولي [٣].

لذا فان التدخل الذي تقوم به الأمم المتحدة لا يعد تدخل في الشؤون الداخلية للدول انما هو تدخل من اجل مراقبة الانتخابات والاشراف عليها، والتأكد من انها تسير وفق المعايير الدولية وهذا يعد من اهم الأدوار التي تقوم بها الأمم المتحدة فتوجيهها في هذا المجال يعد خطوة مهمة نحو الطريق الصحيح من اجل حفظ حقوق وحريات الانسان وضمانها، ومن اجل ان يكون لكل شخص الحق في الاختيار والتعبير عن ارادته الحرة ومن اجل ضمان مشاركته في الانتخاب بشكل الصحيح [٤].

---

(١) ايمن سلامة، "الرقابة الدولية على الانتخابات البرلمانية ودعاوى السيادة"، *مجلة الديمقراطية*، المجلد ١٣، العدد٥٠، (٢٠١٣): ص ١١١.

(٢) سعد مظلوم العبدلي، *الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها*، دراسة مقارنة، ط١، (عمان: دار دجلة، ٢٠٠٩)، ص ١٥٣.

(٣) جاي س. جودين -جيل، *الانتخابات الحرة النزيهة، القانون الدولي والممارسة العلمية*، ترجمة احمد منيب، فايزة حكيم، ط١، (مكتبة الإسكندرية:٢٠٠٠)، ص ٤٢.

(٤) جنان صادق عبد الرزاق وسميرة حسن عطية، مصدر سبق ذكره، ص١١٧.

ان الرقابة الدولية على الانتخابات هي نشاط دولي وهذا النشاط هدفه الأساسي تحقيق غاية معينة فالرقابة تقوم من اجل مطابقة سلوك معين مع المعايير الموضوعة، والتحقق منه من اجل الكشف عن الأخطاء فهدفها الأساسي هو التأكد من ان العملية الانتخابية تسير بالشكل المطلوب وفقاً للمعايير الدولية الموضوعة من اجل إنجاح العملية الانتخابية، وتعمل أيضا على كشف التزوير الانتخابي ونشر الديمقراطية لذا سوف نبين اهم الأهداف التي تسعى اليها الرقابة الدولية.

ومن اهم الأهداف التي تتمتع بها الرقابة على الانتخابات [١]:

١-الشفافية.

٢-النزاهة.

٣-الشراكة.

وتعني هو ان يتم التأكد من سير العملية الانتخابية وفق المعايير الدولية الموضوعة من خلال المراقبة عل كافة مراحل العملية، وفي ظروف تتسم بالشفافية وذلك من اجل التقليل من التزوير والتلاعب ومن اجل بث الثقة والاطمئنان في نفوس الكافة ومن اجل إرساء مبدأ الشراكة ومن خلال ذلك تتحقق نزاهة الانتخابات. ان الرقابة الدولية على الانتخابات تعمل على تحقيق العديد من الأهداف التي تكون في مصلحة الدولة المعنية بالانتخاب والمجتمع الدولي ومن اهم هذه الأهداف هي نشر الديمقراطية والكشف عن التلاعب والتزوير الانتخابي[٢].

ولقد حددت المنظمات الدولية المعنية بهذه العملية اهداف رئيسية للرقابة على الانتخابات أهمها:[٣]

١- تعمل مراقبة الانتخابات على تقوية احترام حقوق الإنسانية الأساسية والحقوق السياسية من اهم هذه الحقوق حق المشاركة السياسية وحق تقرير المصير.

---

(١) يوسف الهاشمي، "دورة تدريبية حول الرقابة على الانتخابات"، *معهد البحرين للتنمية السياسية*، أغسطس، (٢٠١٨): ص٢.

(٢) التزوير الانتخابي هو تدخل غير قانوني في عملية الانتخابات وذلك من خلال الضغط على الناخبين من اجل التلاعب ببطاقات الانتخاب لمصلحة مرشح ما او لسلبها من مرشح ما وهذه اعمال الاحتيال تؤثر على فرز الأصوات من اجل التوصل الى نتائج انتخابات تصب في مصلحة مرشح ما، اية الوصيف، ما المقصود بالتزوير الانتخابي، (ت. ن) ٢٠١٧/١/٢٩، (ت. ز) ٢٠٢٢/٣/١٩، متاح على الرابط التالي،
https://www.mohamah.net/law

(٣) صلاح محمد الغزالي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٣.

٢- تقوم الرقابة الدولية بتقييم شامل للعملية الانتخابية بكافة مراحلها من مرحلة تسجيل الناخبين الى مرحلة عد نتائج الانتخابات ويتم ذلك طبقاً للمعايير الدولية.

٣- تعمل الرقابة الانتخابية على تعزيز الثقة لدى الافراد بالعملية الانتخابية والديمقراطية وعلى القبول بنتائج الانتخابات لأنها قامت على أساس الديمقراطية ووفق المعايير الدولية.

٤- انها تؤدي الى استنتاجات قيمة وتوصيات بناءة لتحسين جودة الانتخابات المستقبلية.

ومن الأهداف الأخرى للرقابة هي:[١]

١- التأكد من ان التنفيذ يتم طبقاً للخطة فالرقابة هي عملية من اجل التأكد من ان العملية الانتخابية تتم وفق المعايير الدولية الموضوعة من اجل تحقيق انتخابات حرة نزيهة.

٢- الكشف عن الخروقات والانحرافات والتزوير في العملية الانتخابية وتعمل على معالجتها وعدم تكرارها.

٣- تحديد الأسباب والظروف التي أدت الي هذه الخروقات وتعمل على معالجة هذه الخروقات في الوقت نفسه وعدم تكرار هذه الأخطاء مرة أخرى.

٤- تحديد القصور والمعوقات من قبل الجهة المسؤولة عن سير العملية وقد يحدث احياناً ان القصور قد يكون سببه في الخطة الموضوعة ومن خلال ذلك تلعب الرقابة دورا أساسيا في تحديدها.

٥- ان الرقابة الانتخابية تزيد من فرص المنافسة بين الأطراف بعد يعرف الجميع ان هذه الانتخابات جادة وصادقة[٢].

٦- وتعمل الرقابة على تقليل نسبة المواطنين العازفين عن المشاركة في العملية الانتخابية حين يدرك الجميع ان هذه الانتخابات حرةً ونزيهة[٣].

ومن خلال ذلك يجب ان نبين نلاحظ ان هذه الأهداف المعلن عنها هل هي نفس الأهداف التي تسعى المنظمات الدولية تحقيقها ام ان هناك اهداف أخرى تخدم

(١) مفهوم واهداف الرقابة، الشبكة العالمية للأنترنت، مصدر سبق ذكره.
(٢) رائد علاء الدين زعيتر، "الرقابة على الإجراءات الممهدة للانتخابات النيابية دراسة مقارنة"، (أطروحة دكتوراه، جامعة عمان، كلية الدراسات القانونية العليا، ٢٠٠٩)، ص١٠٢.
(٣) المصدر نفسه، ص١٠٣.

مصالح الدول التي تتشكل منها المنظمات ولتوضيح ذلك نبين ان هناك خيط رفيع بين السياسة والقانون في هذا الامر ومن ثم لا يمكن الفصل بين السياسة الدولية والقانون الدولي بشكل كلي ومن خلال ذلك نبين ان الأهداف الحقيقية ليست هي دائما الأهداف التي تسعى الى تحقيقها الدول [١].

وبالرغم من أهمية الرقابة الدولية في بناء الديمقراطية وحقوق الانسان الا ان الخبرة التاريخية كشفت ان العديد من المبادئ الدولية مثالها الديمقراطية تحولت الى الة بيد الدول الكبرى من اجل السيطرة وتحقيق مصالحها [٢].

على الرغم من ذلك فأن الرقابة تهدف الى التقليل من حالات التزوير او مخالفة الإجراءات القانونية او استغلال المال العام، او التلاعب بالأنظمة الانتخابية فمهمة الرقابة تسجيل الملاحظات في كل ما يخص العملية الانتخابية، ومدى الالتزام بالإجراءات القانونية من اجل الوصول الى نتائج تخدم العملية الانتخابية وتقليل الأخطاء وعدم تكرارها، والسير في الطريق الصحيح وان عملية الرقابة على الانتخابات تعد مهمه، لأنها تجعل المواطنين مساهمين في تطوير العملية الانتخابية وتشعرهم انهم مشتركين في السياسة والديمقراطية ان لهم رأى محتوم، وحق مصون وانها تزيد من ثقة المواطن بالانتخابات، ونزاهتها لانهم يرون ان الانتخابات أجريت امام اعين المراقبين لانهم يهمهم نجاح العملية الانتخابية وتحقيق نزاهتها [٣].

وعطفاً عما سبق فان الرقابة الدولية تهدف الى تحقيق الحكم الصالح، وبناء مؤسسات ديمقراطية في الدول الداخلة في عملية الصراع الديمقراطي وتهدف بشكل أساس الى الارتقاء بواقع المواطنين وأيضا لكسب ثقة المجتمع الدول من خلال إقامة انتخابات حرة، ونزيهة قائمة على أساس الديمقراطية، وان الرقابة وحدها ليست كافية في تحقيق الديمقراطية لان اجراء انتخابات حرة، ونزيهة لا تعني ان ديمقراطية تحققت يجب ان تبنى قوانين دستورية مستقرة من اجل احترام الانسان وحقوقه وحرياته.

---

(١) سارة غزوان فيصل، "الرقابة الدولية على الانتخابات وأثرها في مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، (رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، قسم القانون، جامعة الانبار، ٢٠٢١)، ص٢٨.

(٢) خديجة محمد عرفة، *الديمقراطية والرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية في كتاب الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية*، (بيروت: ٢٠٠٨)، ص٣٨٨.

(٣) عبد الرحمن حسن الحسيني، "دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة على الانتخابات في الجمهورية اليمنية ١٩٩٠-٢٠٠٣دراسة مقارنة"، (رسالة ماجستير، غير منشورة جامعة النيلين كلية القانون، السودان، ٢٠٠٦)، ص٤٨-٤٩.

تختلف مراقبة الانتخابات بحسب اهداف المراقبة، والدعم اللوجستي والفني من قبل المنظمةً فهناك مدرستين تتضمن أفكار إصلاحية، وان كانوا قد اختلفوا في مقياس الحكم على الاصلاح لذا تختلف نظرة المحللين لعملية المراقبة الى هذين المدرستين المدرسة الواقعية والمدرسة المثالية.

١ـ المدرسة الواقعية.

ترى ان المراقبة تساعد في كشف الانتهاكات والاخطاء وتقلل من التجاوزات التي قد تحصل في المستقبل وتحد من عدم النزاهة وهذا التفسير المشاع لدى التيارات الإصلاحية، وتتفق معه المنظمات الدولية المعنية بمراقبة الانتخابات وهذا الرأي ينطلق من قناعة ثلاثة نقاط:[١]

ـ ان الانتخابات هي شأن داخلي ومسألة سيادية وان دور المراقبة والمراقبين يكون محصور بتقديم المساعدة لتحسين الواقع ومستقبل أفضل وانتخابات أكثر نزاهة، لذا فان التقارير التي تقدم من قبل المراقبين الدوليين او المحلين تشير الى التجاوزات والاختلالات والهدف منها هو تقليلها بقدر الإمكان فالهدف هو تقليل هذه الانتهاكات وتسليط الضوء عليها وذلك لكي لأتحدث فالمستقبل.

ـ والقناعة الثانية تتمثل في المجتمع أي عليه ان يقبل بمراقبة الانتخابات من اجل دعم الديمقراطية وتحقيق النزاهة في العملية الانتخابية، فالمراقبة لا تستطيع ان تحقق أهدافها وتحقيق الدعم الديمقراطي الا إذا أرادها المجتمع او الدولة او القوى السياسية، وبالتالي فهدف المراقبة هو دعم المجتمع، وتحقيق حرياته، وليس من اجل وضعه في الميزان [٢].

ـ اما القناعة الثالثة انه طالما كان هدف المراقبة في تحقيق نزاهة الانتخابات، والدعم الديمقراطي، وان للنزاهة ثقافة وتقاليد تحميها فالنتائج التي تتوصل اليها فرق المراقبة يجب ان تعين المجتمع على تلافي الأخطاء في المستقبل أكثر من كونها نوع من التصديق على نتائج الانتخابات [٣].

(١)علي إبراهيم إبراهيم شعبان، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥.
(٢) علي الصاوي واخرون، *دليل كيف تراقب الانتخابات، الجمعية العربية للدراسات البرلمانية*، (القاهرة: ٢٠٠٥)، ص١١.
(٣) المصدر نفسه، ص١١.

٢- المدرسةً المثالية.

تهتم هذه المدرسة في ديمقراطية الانتخابات ليس فقط مجرد التحقق من الإجراءات، وفق القوانين المحلية فهي على عكس المدرسة الإصلاحية حيث تعطي الأولوية في شفافية، ونزاهة العملية الانتخابية، وبالأخص في يوم الاقتراع تهتم بسلامة إجراءات الانتخاب، فالمدرسة المثالية تهتم بالتنافس بين المرشحين حتى وان كان النظام الانتخابي نفسه لا يضمن تكافؤ الفرص بين اطراف العملية السياسية فهذا النوع من التقارير لا ينصب اهتمامه فقط على تكافؤ الفرص بين المرشحين بل على معايير أخرى مثل حرمان بعض المرشحين من الدخول بالمنافسة سواء كانت بسبب المعوقات غير الديمقراطية او انها تتناقض مع مبادئ حقوق الانسان، لذا في هذه المدرسة يركز تقرير المراقبين حول التصرفات التي تحرم البعض من دخول المنافسة بدون مبرر أخلاقي او حرمان المرأة من الترشح بسبب المذهب او الانتماء السياسي وغيره، لذا فان هذه المدرسة لا تفق عند سلامة اجراء الانتخابات فقط بل تتطرق الى تقييم النظام الانتخابي ككل[١]. نلاحظ هناك اختلاف في الآراء لكل مدرسة تهتم بجانب معين فكل جانب له أهمية خاصة في مراقبة الانتخابات، ونزاهتها من اجل تحقيق نظام انتخابي قائم على أساس الديمقراطية.

الخاتمة

ان الانتخابات هي وسيلة من وسائل الديمقراطية الحديثة وهي التي تفتقر اليها الدول النامية لذا فأهتم المجتمع الدولي بالعملية الانتخابية من اجل حمايتها من التلاعب والتزوير لذلك تعد الانتخابات من اكثر المواضيع اتساعا في العملية الانتخابية الا ان الموضوع الأكثر أهمية هو كيفية مراقبة العملية الانتخابية لان الرقابة لها دور كبير في تحقيق نزاهة وحياد العملية الانتخابية فالرقابة الدولية هي اطلاع المجتمع الدولي على العمليات الانتخابية في البلدان لكي يكون على دراية تامة ولكي يتم اثبات ان هناك ديمقراطية ولكي يتم التأكد من ان العملية الانتخابية تسير وفق المعايير الدولية للانتخابات وكل ذلك يتم من خلال طلب من قبل الدولة المعنية بالانتخابات وعلى الرغم من الرقابة الدولية هي حديثة النشأة الا انها لاقت ترحيب من قبل دول كثيرة وذلك من اجل اشراف منظمات دولية على انتخاباتها

(١) علي الصاوي، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

على رأس هذه المنظمات منظمة الأمم المتحدة التي سعت بشكل كبير في ترسيخ الحكم الديمقراطي في الدول واحترام حقوق الانسان والحريات في العالم لذلك نشأة الرقابة الدولية من خلال مراقبة الأمم المتحدة لانتخابات دول كثيرة وذلك سواء بطلب من الدول او بقرار من قبل مجلس الامن في الدول التي خرجت من الصراعات لذلك أصبحت الرقابة الدولية ضرورة ملحة من اجل إنجاح الانتخابات في الدول.

قائمة المصادر

أولا: المراجع والمعاجم.

١. ابن منظور، *لسان العرب*، القاهرة: دار المعارف، ١١١٩.

٢. مجد الدين يعقوب الفيروز ابادي، *القاموس المحيط*، القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٨.

٣. الصاحب إسماعيل بن عباد، *المحيط في اللغة*، المجلد الثاني، بيروت: ١٩٩٤.

٤. محمد بن ابي بكر الرازي، *مختار الصحاح*، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٧١.

٥. روح البعلبكي، *المورد قاموس عربي إنكليزي*، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٥.

ثانيا: الكتب العربية والمترجمة.

١. اقبال عبد الله امين، *التنظيم القانوني للدوائر الانتخابية وضمانات عدالة تقسيمها، دراسة مقارنة*، ط١، بغداد: دار المسلة، ٢٠٢٢.

٢. صلاح محمد غزالي، *رقابة المجتمع المدني على الانتخابات العربية، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي*، القاهرة: اعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، المنظمة العربية لحقوق الانسان، ط١، ٢٠١٤.

٣. *اعلان مبادئ المراقبة الدولية على الانتخابات ومدونة قواعد السلوك الملحقة به*، الأمم المتحدة، نيويورك:٢٠٠٥.

٤. ابراهيم درويش، *الوسيط في الإدارة العامة النظرية والتطبيق*، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٥.

٥. علي إبراهيم شعبان، *منظمات المجتمع المدني ودورها في الرقابة على الانتخابات، دراسة تطبيقية مقارنة*، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٦.
٦. سامر محي عبد الحمزة، *الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية*، ط١، عمان: دار صفاء، ٢٠١٦.
٧. *دليل مراقبة الانتخابات*، بولندا: مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان، ط٦، ٢٠١٢.
٨. سعد مظلوم العبدلي، *الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها، دراسة مقارنة*، ط١، عمان: دار دجلة، ٢٠٠٩.
٩. جاي س. جودين -جيل، *الانتخابات الحرة النزيهة، القانون الدولي والممارسة العلمية*، ترجمة احمد منيب، فايزة حكيم، ط١، الإسكندرية: مكتبة ٢٠٠٠.
١٠.خديجة محمد عرفة، *الديمقراطية والرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية في كتاب الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية*، بيروت: ٢٠٠٨، ص٣٨٨.
١١.علي الصاوي واخرون، *دليل كيف تراقب الانتخابات، الجمعية العربية للدراسات البرلمانية*، القاهرة: ٢٠٠٥.

ثالثا: الرسائل والاطاريح.

١. السعيد بلوم، "أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية بمؤسسة المحركات"، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،٢٠٠٧_٢٠٠٨.
٢. صفاء عطية، "فعالية اللجان الولية في مراقبة الانتخابات"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،٢٠١١.
٣. شيماء إبراهيم زكريا، "الرقابة على الانتخابات في غرب افريقيا، دراسة لدور المنظمات الدولية والإقليمية"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، قسم السياسة والاقتصاد،٢٠١٢.
٤. عبد الرحمن حسن الحسيني، "دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة على الانتخابات في الجمهورية اليمنية ١٩٩٠-٢٠٠٣دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، غير منشورة جامعة النيلين كلية القانون، السودان ،٢٠٠٦.

٥. رائد علاء الدين زعيتر، "الرقابة على الإجراءات الممهدة للانتخابات النيابية دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان، كلية الدراسات القانونية العليا ،٢٠٠٩.
٦. سارة غزوان فيصل، "الرقابة الدولية على الانتخابات وأثرها في مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، قسم القانون، جامعة الانبار، ٢٠٢١.

رابعا: الدراسات والأبحاث.

١. علاء عبد حسن العنزي، وحسن محمد راضي، "الرقابة الدولية على حرية الانتخابات الوطنية ونزاهتها"، *مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة بابل*، العدد ٣٤، المجلد ٦، (٢٠١٤).
٢. محمد سامي محمد موسى، "أوجه الرقابة المختلفة على الوحدات المحلية"، المجلد التاسع، العدد الثاني، الجزء الثاني، (٢٠١٨).
٣. جنان صادق عبد الرزاق وسميرة حسن عطية، "الانتخابات الوطنية ودور الرقابة عليها في العراق"، *مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلة العلوم القانونية والسياسية*، (٢٠١٧).
٤. وهج خضر عباس، "دور الأمم المتحدة في ضمان حرية ونزاهة الانتخابات الوطنية"، *مجلة دراسات البصرة*، العدد٣٠، (٢٠١٨).
٥. صانف عبد الاله شكري، "الرقابة الدولية على الانتخابات مصداقيتها وتداعياتها"، *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، العدد٢، (٢٠١٥).
٦. ايمن سلامة، "الرقابة الدولية على الانتخابات البرلمانية ودعاوى السيادة"، *مجلة الديمقراطية*، المجلد ١٣، العدد٥٠، (٢٠١٣).
٧. يوسف الهاشمي، "دورة تدريبية حول الرقابة على الانتخابات"، معهد *البحرين للتنمية السياسية*، أغسطس، (٢٠١٨).

خامسا: التقارير الدورية.

١. دليل المراقبين الدوليين لانتخاب مجلس النواب العراقي، ٢٠١٨.

سادسا: مواقع الانترنيت.

١. مفهوم واهداف الرقابة، الشبكة العالمية للأنترنت، (ت. ن) ٢٠١٧، (ت. ز) ٢٠٢٢/١/١، متاح على الرابط التالي، http://repositry.sustech.edu/jspui

٢. الرقابة على نزاهة الانتخابات، شبكة المعرفة الانتخابية ACE، (د. ن)، (ت. ز) ٢٠٢٢/١/١٠، متاح على الرابط التالي، https://aceproject.org/ace-ar/topics/ei/eid

٣. تقرير بعثة مركز كارتر، carter center لمتابعة انتخابات مصر ٢٠١١-٢٠١٢ الانتخابات البرلمانية، بيان تمهيدي حول المراحل الثلاث في انتخابات مجلس الشعب المصري ٢٠١٢/١/٢٤، (ت. ز)٢٠٢٢/١/١/٢٩، التقرير متاح على الرابط، http://www.cartercenter.org

٤. صخري محمد، الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، (ت. ن) ٢٠١٨/٧/٢٧، (ت. ز) ٢٠٢٢/١/٣٠، متاح على الرابط التالي، https://www.politicsdz.com

٥. اية الوصيف، ما المقصود بالتزوير الانتخابي، (ت. ن) ٢٠١٧/١/٢٩، (ت. ز) ٢٠٢٢/٣/١٩، متاح على الرابط التالي، https://www.mohamah.net/law

سابعا: المصادر في اللغة الإنكليزية.

1. Oxford dictionary for students of English, oxford university press, jondon,2002.
2. United nations, Electoral assistance Division, Iraq, electoral fact sheet, 2005.
3. African union, African commission on human and people's rights, guidelines for African union electoral observation and monitoring missions, Banjul, the Gambia, 2011.
4. International Institutes for Democracy and Electoral assistance, fact sheet Sweden.
5. Hand book for European union election observation mission, printed by slanders graphic system AB, Swede, editor Anders Eriksson.